

وزير التجارة والصناعة والمالية يُوقعان ٣٤ «اتفاق تسوية» للمستحقات المتأخرة للمصدرين

د. معيط: نستهدف دعم الصناعة وتذليل العقبات لزيادة الإنتاج وتوسيع القاعدة التصديرية

خطوات فعّالة تسهم فى انتعاش الأنشطة الصناعية بنهاية العام الحالي

مشروع قانون إنهاء المنازعات الضريبية يتضمن تيسيرات محفزة للاستثمار

نيفين جامع: الحكومة حريصة على تقديم المزيد من التيسيرات للارتقاء بالصناعة المصرية وتشجيع المصدرين

نجحنا حتى الآن فى توقيع ٧٧ «اتفاق تسوية» لمتأخرات الشركات المصدرة

وقّع الدكتور محمد معيط وزير المالية، والسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، مع ممثلي ٣٤ شركة مُصدرة محلية وأجنبية، اتفاقيات تسوية للمستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات؛ وذلك تنفيذًا للمبادرة التي أقرتها الحكومة للشركات التي لديها خطط توسعية لزيادة استثماراتها وأنشطتها الصناعية وقدراتها الإنتاجية ومن ثم صادراتها، بما يسهم في تشجيع الصناعة الوطنية.

وتقضي المبادرة بتسوية الحكومة للمستحقات المتأخرة للشركات المُصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات خلال ٥ سنوات، على أن تلتزم الشركات بضخ استثمارات، وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة، والتوسع في خطوط الإنتاج، وزيادة الطاقة الإنتاجية.

شهد توقيع الاتفاقيات أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية، والدكتورة أماني الوصال رئيس قطاع الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية والمدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات، وحاتم العشرى مستشار وزيرة التجارة والصناعة للاتصال المؤسسى ، وشيرين الشرقاوي مساعد وزير المالية للشئون الاقتصادية، ونيفين منصور مستشار نائب وزير المالية، ونسرين لاشين رئيس وحدة دعم المستثمرين إلى جانب رؤساء وممثلي الشركات المصدرة.

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن النهوض بقطاع الصناعة وتعظيم القدرات التنافسية للصادرات المصرية بالأسواق العالمية يأتي في مقدمة أولويات القيادة السياسية، لافتاً إلى أن مبادرة تسوية مستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات، تتزامن مع مبادرات أخرى أطلقتها الحكومة؛ تحفيزاً للاستثمار، وتشجيعاً للصناعة الوطنية بما يسهم في زيادة حجم الإنتاج وتوسيع القاعدة التصديرية، على النحو الذي يساعد في استدامة النمو الغنى بالوظائف، وتعزيز بنية الاقتصاد القومي؛ من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين والخدمات المقدمة إليهم.

وأضاف أن الحكومة تعكف على دراسة الكثير من الملفات التي تمس قطاع الصناعة، وتسعى لتذليل كل العقبات، وتشجيع المستثمرين على التوسع في مشروعاتهم الاستثمارية، وتيسير سبل زيادة الإنتاج، وبنهاية العام الحالى سيكون قد تم اتخاذ خطوات فعّالة تسهم في انتعاش الأنشطة الصناعية، لافتاً إلى أن مجلس الوزراء، وافق على تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية، بحيث يشترط لخضوع الأراضي الفضاء لهذه الضريبة، أن تكون مُستغلة سواء كانت مُلحقة بالمباني أو مستقلة عنها، مسّورة أو غير مسّورة؛ وذلك لتخفيف العبء الضريبي عن أصحاب المصانع، بعد أن كانت الضريبة

تفرض على الأراضي الفضاء الموجودة بالمصانع، إضافة إلى منح مجلس الوزراء الحق في إعفاء العقارات المبنية المستخدمة فعلياً في الصناعات والخدمات الاستراتيجية التي يحددها المجلس وفقاً لمقتضيات الضرورة التي يفرضها الصالح العام؛ وذلك بما يتسق مع جهود الدولة لتحفيز مناخ أداء الأعمال.

أوضح الوزير أن مشروع قانون إنهاء المنازعات الضريبية، الذي يناقش حالياً بمجلس النواب، يأتي ضمن التيسيرات المحفزة للاستثمار، حيث يمنح الممولين فرصة جديدة للاتفاق مع الإدارة الضريبية على إنهاء المنازعات، في المرحلة الإدارية دون اللجوء للمحاكم، مشيراً إلى أنه ينص على خفض مقابل التأخير المستحق بنسبة ٣٠٪ لمن يبادر من الممولين بالاتفاق مع الإدارة الضريبية على إنهاء المنازعات قبل صدور قرارات الطعن، إضافة إلى قصر مدة حساب مقابل التأخير على الضريبة على ٣ سنوات فقط من تاريخ تقديم الإقرارات وحتى نهاية الفحص.

ومن جانبها أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، أن الجهود المبذولة من جانب وزارتي التجارة والصناعة، والمالية لتسوية مستحقات المصدرين تعكس جدية والتزام الحكومة بمساندة قطاع التصدير، مشيرةً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تطويراً كبيراً في آليات سداد هذه المستحقات خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء على صرف ١٠٪ إضافية من المتأخرات الخاصة بالمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، الأمر الذي يسهم في دعم الصناعة وزيادة القدرات الإنتاجية وحجم الصادرات.

وأضافت أن موافقة مجلس الوزراء على سداد كامل مستحقات الشركات التي تقل عن ٥ مليون جنيه سينعكس إيجاباً على أصحاب المشروعات الصغيرة، ويخفف العبء عن الكثير من المشروعات التي تواجه

تحديات كبيرة في تغطية تكاليف الإنتاج، مؤكدة حرص الحكومة على تقديم المزيد من التيسيرات للارتقاء بالصناعة المصرية وتشجيع المصدرين المصريين على زيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.

كما أعربت الوزيرة عن شكرها وتقديرها لجهود فريق عمل وزارتي المالية والتجارة والصناعة التي أثمرت في سرعة توقيع ٧٧ «اتفاق تسوية» للشركات التي أبدت رغبتها في الاستفادة من مستحققاتها المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات في إجراء خطط توسعية لمشروعاتها الصناعية، الأمر الذي يسهم في زيادة معدلات الإنتاجية والتصدير وتوفير المزيد من فرص العمل.

والشركات الموقعة على اتفاقيات التسوية هي: «إسبرانزا للملابس الجاهزة، واكتوجون للصناعات النسيجية، وال جي للإلكترونيات، والتيسير للصناعات النسيجية، والرواد للاستيراد والتصدير، والشرق للتجارة والصناعة، والشيخ لصناعة الاقمشة والوبريات والملابس الجاهزة، والعبور للصناعات المعدنية، والكخيا للبلاستيك، والنهر الخالد العالمية للملابس، وايجل بوليمرز، وثرى ستارزفاشون، وونتيل سلامتكس، وسبأ العالمية للملابس الجاهزة، وفليكس بي فيلمز ايجيبث، وكايرو ملجا لتصنيع وتطريز الملابس الجاهزة، ومأرب العالمية للملابس الجاهزة، وهيرو، وياسمينا للملابس الجاهزة، والرباعية للنسجيات، والسعداء للاستيراد والتصدير، والشرقية للصناعات النسيجية، والصفاء والمروة للتصدير والاستيراد، والعروبة لصناعة المواد الغذائية، والمصرية للغزل والنسيج، والنيل القابضة للاستثمارات، وبروميتيون للإطارات ايجيبث، ودائس للملابس الجاهزة، ورجا للملابس الجاهزة، وشاتورنا للتريكو والملابس الجاهزة، وكاما لطلاع وتشغيل المعادن، وكيوتو تكس، ونايل لينين جروب، ووادى النيل للصناعات الغذائية.